متظاهرون في الديوانية والنجف يطالبون بالقضاء على البطالة ومعاقبة المفسدين

□ الديوانية والنجف / السومرية نيوز

تظاهر العشرات من المواطنين في محافظة الديوانية، امس الجمعة، احتجاجا على سوء الخدمات وللمطالبة بالقضاء على البطالة وفتح ملفات الفساد الإداري والمالي ومعاقبة المفسدين، كما تظاهر العشرات من موظفي العقود في الكهرباء مطالبين بتثبيتهم في حين خرج العشرات من السجناء السياسيين في النجف مطالبين باقالة رئيس واعضاء مؤسسة السجناء السياسيين ، فيما اتخذت القوات الأمنية إجراءات مشددة لحماية المتظاهرين.

وقال أحد منظمي تظاهرة الديوانية و يدعى طالب عباس في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "العشرات من أنصار التيار الديمقراطي خرجوا، في تظاهرة سلمية في الساحة المركزية وسط الديوانية احتجاجاً على سوء الخدمات المقدمة للمواطنين"، مبيناً أن "المتظاهرين طالبوا بإيجاد فرص عمل للعاطلين في المحافظة كون أعدادهم بلغت أكثر من ١٠٠ ألف شخص".

وأضاف عباس أن "المتظاهرين طالبوا أيضا بفتح ملفات الفساد الإداري والمالي المستشري في عموم المؤسسات الحكومية وتفعيل قوانين مكافحة الفساد ومعاقبة المفسدين".

ورفع المتظاهرون لافتات تطالب بمعاقبة المفسدين وإيجاد فرص عمل للعاطلين، فيما اتخذت القوات الأمنية إجراءات مشددة لحماية المتظاهرين ومنع حدوث أي خرق أمني. وفي النجف تظاهر العشرات من موظفي العقود في دوائر الكهرباء امس الجمعة، للمطالبة بتثبيتهم على الملاك الدائم، داعين رئيس الوزراء نوري المالكي الى التدخل لانهاء معاناتهم، فيما تعهد مجلس المحافظة بإيصال مطالب المتظاهرين إلى الجهات المعنية.

وقال احد المشاركين في التظاهرة المهندس ليث سامي في حديث لـ "السومرية ينوز"، إن "العشرات من العاملين في قطاع الكهرباء بمحافظة النجف خرجوا ، في تظاهرة سلمية في ساحة الصدرين وسط المدينة، للمطالبة بتثبيتهم على الملاك الدائم"، مبينا أن "نحو ٣٥٠ موظف في كهرباء النجف يعملون بصفة عقود منذ العام ٢٠٠٦".

وأضاف سامي أن "المتظاهرين طالبوا رئيس الوزراء نوري المالكي بضرورة التدخل شخصيا لوضع حد لمعاناتهم".

من جانبه قال عضو مجلس محافظة النجف حسين الزاملي ، إن "مطالب المتظاهرين مشروعة ومن غير المعقول بقاؤهم بصفة عقود كل هذه السنين"، مشيرا إلى أن "مجلس المحافظة سيستدعي المسؤولين في الحكومة المحلية لمناقشة مطالب المتظاهرين المتعلقة بصلاحياتهم".

وتعهد الزاملي "بإيصال مطالب المتظاهرين إلى الجهات ذات العلاقة بما في ذلك رئاسة الوزراء ووزارة الكهرباء".

كما تظاهر العشرات من السجناء السياسيين في المحافظة امس الجمعة، للمطالبة بإقالة رئيس وأعضاء مؤسسة السجناء في بغداد ورؤساء فروع المحافظات، وتفعيل قانون المؤسسة، فضلاً عن المطالبة بمنح السجناء وأسرهم الامتيازات التي نص عليها القانون.

وقال أحد منظمي التظاهرة السجين السياسي فاضل كاظم في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "السجناء السياسيين لم يلمسوا من مؤسستهم شيئاً مفيداً لذا نطالب بإقالة رئيس مؤسسة السجناء وأعضاء الهيئة العامة ورؤساء فروع المؤسسة في المحافظات لفشلهم في منح السجناء السياسيين الامتيازات التي يستحقونها وفق القانون".

وأضاف أن "العديد من السجناء لم يتسلموا قطع الأراضي السكنية أو المنح أو غيرها من الامتيازات التي نص عليها قانون المؤسسة"، داعياً إلى "تفعيل القانون ومنح السجناء وأسرهم الامتيازات المنصوص عليها".

وكشف عن "الاستعداد لتنظيم مظاهرة مركزية في العاصمة بغداد لتفعيل مطالب السجناء السياسيين".

وكان العشرات من السجناء السياسيين العراقيين تظاهروا، في ١٢ آذار الحالي، وسط العاصمة العراقية بغداد احتجاجاً على ما سموه انتشار الفساد الإداري والمحاصصة والروتين في مؤسساتهم وتأخر ترويج معاملاتهم الإدارية والمطالبة بإعفاء رئيس مؤسسة السجناء السياسيين جاسم محمد جعفر.

في اليوم العالمي لدحر السل

المدى تسهم في الاحتفالية الخاصة بالمناسبة وتقدم خمسين هدية للأطفال

□ بغداد / قيس عيدان

بادرت مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون من خلال مساهمتها في الاحتفالية التي نظمتها وزارة الصحة بالتعاون مع جمعية مكافحة التدرن في العراق بمناسبة اليوم العالمي لدحر السل ؛ بتقديم هدايا لخمسين طفلاً . المبادرة حظيت باهتمام عدد من اعضاء مجلس النواب والمسؤولين الذين حضروا الاحتفالية معربين عن أملهم بان تكون مبادرة "المدى" فرصة لكي تحذوا عدد من الجهات الاعلامية والحكومية حذو المؤسسة التي كانت المبادرة في كثير من الانشطة والفعاليات الانسانية .

من جانبها كشفت وزارة الصحة ، عن تسبب مرض السل بوفاة أكثر من ٤ آلاف عراقي سنويا واصابة ١٦ ألف شخص آخرين، فيما قالت منظمة الصحة العالمية ان العراق لن يتمكن من الحد من هذا المرض إلا بحلول عام ٢٠١٥.

اعلن ذلك وزير الصحة مجيد حمد أمين ، لافتا إلى انه " بالاستطاعة الوقاية منه ومعالجة مرضاه وتحقيق الشفاء الكامل منه"، حسب قوله.

وأشار إلى أن "العام الحالي هو الثاني ضمن الحملة العالمية لدحر السل للأعوام ٢٠١١ ولغاية ٢٠١٥"، مؤكدا ان "هدف الحملة هو تطوير بحوث الرعاية للسل وابتكار الجديد في هذا الصدد، وتحقيق الأهداف الجديدة لأهداف الخطة العالمية".

وأوضح أن وزارته تمكنت من رفع معدل اكتشاف مرض السل من ٤٣٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٩٪ العام الماضي.

وأضاف أن "وزارة الصحة تسعى لمعالجة ما تبقى من الـ٥٠٪ من حالات السل التي لا تشخص ولا تعالج، من اجل الانتقال من المكافحة إلى استئصال السل في العراق".

وأطلقت وزارة الصحة العراقية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، الخميس، سلسلة من أنشطة الدعم والتعبئة الاجتماعية والاتصالات التي سوف تُركّز على الأفراد، بدايةً من الأطباء والممرضات والمُدراء، والمَرضى، والمحامين، والباحثين في العراق الذين ساهموا في ابتكار آليات جديدة لدحر السل في بيئات مختلفة، والتي ستُمكّن الآخرين من مواصلة السعي نحو دحر السل.

وتماشياً مع الحملة، أعلن البرنامج الوطني لدحر السل بدعم من منظمة الصحة العالمية بداية التقييم الجديد للمرض، وذلك باستخدام السجلات السابقة في حالات مرض السل والاستفادة من التقنيات المُتاحة في سبيل دحر السل.

والبحوث المُقرر إجراؤها ستُساعد على زيادة معدلات اكتشاف الحالات لجميع أشكال السل وحالات السل الإيجابية في العراق، وتشمل البحوث أيضاً تقييم إدارة حالات مرض السل من قبل مُقدمي برنامج السل في العراق، حيث من المقرر تطبيق هذه البحوث في جميع المرافق الخارجة عن تغطية برنامج السل الوطني من خلال تقديم الرعاية لمرضى السل في المحافظات التي سوف يتم اختيارها عشوائياً من جميع أنحاء البلاد، بحسب تقرير لوزارة الصحة.

وذكر ممثل منظمة الصحة العالمية في العراق جعفر حسين ان العراق ما زال في أول الطريق لتحقيق هدف الحد من حالات مرض السل في البلاد.

وأكد حسين لـ (آكانيوز) أن "الوصول إلى الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية وشراكة دحر السل في العراق يحتاج إلى اكتشاف حالات السل وعلاجها بشكل صحيح وبدون تأخير"، مبينا ان "العراق سيصل إلى الهدف بحلول عام ٢٠١٥".

وأعلنت منظمة الصحة العالمية عن استعدادها لمواصلة الجهود المبذولة مع وزارة الصحة من خلال البرنامج الوطني لدحر السل من أجل حماية المواطنين العراقيين، مع التركيز بشكل خاص على زيادة فرص الحصول على خدمات رعاية عالية الجودة لمرضى السل من المهمشين والفقراء.

اما الدكتور ثامر الحلفي سكرتير عام جمعية مكافحة التدرن فقد قدم موجز عن الواقع الحالي لمرض السل في العراق وعن البرنامج الذي اعد بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية والهيئة الطبية الدولية بالاضافة إلى وزارة الصحة في حين اشار ؛ ممثل وزارة الصحة الدكتور محمد جبر في كلمته الى ان الوزارة تسعى الى تدريب الكوادر العاملة ودعم المراكز الصحية بالاطباء ذوي الاختصاص لغرض متابعة جميع المصابين واعطاء العلاج المناسب بغية تحقيق الهدف المنشود وهو التقليل من عدد الاصابات ، مدير مركز الامراض الصدرية والتنفسية الدكتور ظافر سلمان هاشم اشار لـ(المدى) الى أن عدد المصابين بالتدرن في العراق يتجاوز ١٥ الف حالة منذ الاول من كانون الثاني ٢٠٠٩ ولغاية منتصف ٢٠١٠ في وقت تحدثت احصائيات اخرى عن وجود اكثر من (١٠٠)الف حالة، في حين ان عدد الحالات المسجلة لدى الوزارة من المصابين بالتدرن لعام ٢٠٠٩ بلغت (٩٦٦٨)حالة .

خلال اجتماع لنواب كربلاء مع مدراء الدوائر الخدمية

غياب التنسيق مشكلة تعيق الارتقاء بمستوى الخدمات والمواطن الخاسر الوحيد

□ كربلاء /علي العلاوي

ناقش ممثلو محافظة كربلاء في مجلس النواب واقع الخدمات التي قدمت إلى المواطنين من اهالي المحافظة خلال الفترة الماضية وما اعد من خطط ضمن مهلة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي . وبينوا في الاجتماع الذي شارك فيه جميع مدراء الدوائر الحكومية والذي عقد في مقر مكتب مجلس النواب وحضرته "المدى" أن الشعب العراقي يريد أن يرى تغيرا فعلياً في الخدمات خلال المرحلة المقبلة.فقد قال النائب فؤاد الدوركي إن النواب جاءوا للاطلاع المباشر على سير الأعمال وما اتخذ من جهود خلال الفترة الماضية مثلما جاءوا لكي يستمعوا إلى الخطط والحلول التي وضعها مدراء الدوائر والأقسام القطاعية في المحافظة ومشاكلهم والمعوقات التي تحول دون تسهيل تنفيذ هذه الخطط . فيما كشف النائب الثاني لمحافظ كربلاء يوسف الحبوبي أن الكثير من الدوائر أعدت خططها التي تعمل على وفق نمطين تنفيذي آني وآخر مستقبلي لما بعد المئة يوم ، ومنها دوائر الطرق والجسور والاتصالات والزراعة والتربية والماء والمجاري والبلديات والكهرباء..

من جانبه انتقد معاون المحافظ عادل الموسوي التخصيصات التي حددت لكربلاء التي لا تتعدى ٨٥ مليار دينار فيما كشف عن تخصيص مبلغ ١٤ مليار دينار فقط للتنظيفات كون المحافظة بحاجة إلى حملة كبيرة لهذا الجانب..وأضاف الموسوي أن الكثير من الدوائر ليست لديها تعليمات لتنفيذ الموازنة لعام ٢٠١١ وهذا يؤخر تنفيذ المشاريع مشيرا إلى أوجود ضبابية في مشروع قرار البترودولار الذي تم إقراره كونه لم يحدد نسب المحافظات من هذا المشروع ..واستعرض ما تعاني منه المحافظة من عدم كفاءة المشاريع المنجزة والمحالة أو التي هي قيد التنفيذ بسبب وجود مقاولين دون مستوى الطموح فضلا عن عدم وجود كشوفات كاملة عن هذه المشاريع لان هناك دوائر تعمل مع الوزارات وليس للمحافظة دور في الاطلاع على ما لديها من خطط وبرامج ما يسبب عرقلة في التنفيذ فضلا عن إحالة العديد من المشاريع إلى التنفيذ قبل أن تنتهي مشكلة الأراضي التي لم تخصص للمشروع وهذا يعني تعطيل تنفيذه خاصة إذا ما تبين إن المشروع واقع على ارض متنازع عليها بين الدولة والمواطن..موضحا إلى إن هناك ضبابية في العمل مع دوائر الدولة بسبب اتكاليتها في عملها.

وانتقد مدير بلدية كربلاء مازن الياسري القوانين واللوائح الإدارية القديمة التي ما زالت تعرقل العمل وتسبب الاضطراب والفوضى في عدد من الدوائر . وقال كثيرا ما نطالب تغيير هذه القوانين بما يتلاءم والتغييرات لكن ذلك لم يحدث موضحا أن القوانين النافذة ما زالت تلزم دائرته بالارتباط بوزارة البلديات بشكل صارم..ودعا أعضاء مجلس النواب إلى العمل بجد لإعادة النظر بالكثير من القوانين القديمة والتشريعات المعرقلة مع إعطاء صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات وتقليل هيمنة الوزارات الذي من شأنه أن يسرع من عمل الدوائر الخدمية بحسب رأيه.

وعد النائب ووزير البلديات السابق رياض غريب المحافظ مسؤول مسؤولية مباشرة على وفق ما جاء في الدستور وما تضمنه من فقرات عن عمل جميع الدوائر في المحافظات ..وأضاف أن المحافظ يتحمل أي إخفاق في عمل الدوائر وأعضاء مجلس النواب يسألونه كونه أعلى سلطة تنفيذية والدوائر تابعة له،كاشفا عن وجود انفراد في عمل الدوائر مشددا على ان ما كان معمولا به خلال المرحلة السابقة على أساس انها مرتبطة فقط في الوزارات خطأ وعلى الدوائر أن تعمل بخططها ومشاريعها ولكن تحت إشراف المحافظ. ودعا غريب إلى وجود استشاريين كفوئين ومهنيين في الدوائر الحكومية والأصح مستشارين في السلطة التنفيذية على شكل خبراء وليس الاعتماد على من هم حديثي التخرج لأنه لا يمكن لمدير دائرة ليس لديه خدمة وخبرة طويلة ومستشار لم يمض على تعيينه سوى بضع سنوات ان يقدما حلولا للكثير من المشاكل..مبينا أن على المحافظة أن تلتزم بإحالة المشاريع إلى شركات كفوءة ولها قدرة مالية عالية فما يحدث هو أن المشاريع تحال إلى شركات غير كفء وهذا خلل في اللجان الموجودة في المحافظة .

وقال النائب وزير الصحة السابق صالح الحسناوي ان هذه المعاناة تعطي مفهوما بان الدوائر الخدمية في المحافظة تعمل بمعزل عن الحكومة المحلية ولا يوجد تنسيق بين الجانبين وهذا بسبب غياب التنسيق الذي اصبح مشكلة واقعية تعيق الارتقاء بمستوى الخدمات..وأضاف على كل دائرة تحديد المشاريع سواء كانت استثمارية أو غيرها لكي يتم دراستها وتصنيفها ن كانت وزارية أو مشاريع تنمية الأقاليم مضيفا الى انه لا بد لكل مدير دائرة من خطط يعمل على اساسها بالتنسيق مع المحافظ ومجلس المحافظة.

في حين دعا النائب حبيب الطرفي إلى إعادة النظر بتخصيصات المحافظات وان يعاد إحصاء عدد سكان المدينة لان الكثير من المسؤولين فيها يقولون إن التخصيصات غير ملائمة وانها لا تلبي الطموح وهي قد احتسبت على أساس عدد سكان المحافظة قبل عام ٢٠٠٣ في حين زاد العدد الكلي بسبب الهجرة والنزوح والامان إلى أكثر من مليون نسمة.

الشركة العامة للتجهيزات الزراعية
مناقصة رقم (٥) لسنة ٢٠١٠
إعلان للمرة الثانية

تعلن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية إحدى تشكيلات وزارة الزراعة الكائنة في الوزيرية/ خلف المعهد القضائي للمرة الثانية عن المناقصة رقم (٥) لسنة ٢٠١٠ لتجهيز سيارات نوع لاند كروز VXR موديل ٢٠١١ عدد (٧) سبعة بضمنها سيارة نوع لاند كروز VXR مصفحة موديل ٢٠١١ عدد (١) واحد بدلا من السيارات العشرة المعلن عنها سابقا فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة شعبة العلاقات في مقر الشركة الكائن في بغداد/ الوزيرية/خلف المعهد القضائي لغرض شراء نسخة من شروط المناقصة والمواصفات لقاء مبلغ قدره (٧٥٠٠٠) خمسة وسبعون ألف دينار غير قابل للرد على ان يقدم العرض بظرف مغلق ومختوم مؤشرا عليه اسم المناقص والمناقصة في موعد اقصاه الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٠١١/٤/٦ مرفقا به الوثائق والمستمسكات المطلوبة في المناقصة وسوف يهمل كل عرض يرد بعد الموعد اعلاه او غير مستوف لكافة الشروط والمستمسكات والوثائق المطلوبة في المناقصة او غير مرفق به التأمينات الأولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء بموجب صك مصدق أو خطاب ضمان مصرفي صادر لأمر شركتنا علما ان شركتنا ووزارة الزراعة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان وسيتم فتح العطاءات في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ٢٠١١/٤/٦ وبإمكانكم الإطلاع على شروط المناقصة على موقع شركتنا على شبكة الانترنت www.iraqiscas.com . مع التقدير.

يوسف محمد رؤوف عبد الحميد
المدير العام وكالة
رئيس مجلس الإدارة

اعلان المناقصة رقم 6F/2011

يسر شركة تعبئة الغاز (شركة عامة) احدى شركات وزارة النفط عن اعلان مناقصة لتجهيز (خطوط تعبئة اوتوماتيكية) (ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١١)، فعلى الراغبين من الشركات المصنعة او وكلائها المعتمدين حصريا في المشاركة مراجعة مقر الشركة في بغداد/ التاجي للحصول على وثائق المناقصة اعتبارا من تاريخ نشر الاعلان في الصحف الرسمية لقاء مبلغ قدره (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسون الف دينار بموجب صك مصدق غير قابل للرد من قبل مصرف عراقي معتمد.

وعلى جميع المناقصين تقديم الوثائق التالية:

١- تأمينات اولية قدرها (١٪) من مبلغ العطاء المقدم بشكل خطاب ضمان او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة لامر شركة تعبئة الغاز (شركة عامة) صادر من مصرف معتمد في العراق بموجب نشرة يصدرها البنك المركزي العراقي عن الكفاءة المالية للمصرف.

٢- شهادة تأسيس الشركة (للشركات الاجنبية) وبنسخة اصلية مصدقة من وزارة الخارجية والسفارة العراقية في ذلك البلد وللشركات العراقية وفروعها صادرة من وزارة التجارة العراقية ومصدقة من دائرة تسجيل الشركات لنفس السنة.

٣- على الشركات الاجنبية التي لها فروع في العراق تقديم ما يؤيد تسجيلها لدى وزارة التجارة العراقية مصدقا من دائرة مسجل الشركات.

٤- في حالة تقديم العروض من قبل الشركات الوكيلة يجب ان يكون التخويل مصدق من قبل دائرة مسجل الشركات المصنعة او الشركات الأم ومختوم بختمها ومؤيدة من السفارة العراقية في بلد الوكيل.

٥- على ممثل الشركة تقديم ما يؤيد تخويله لشراء وثائق المناقصات.

٦- يكون تقديم المستمسكات المطلوبة اعلاه قبل شراء المناقصة ليتسنى لنا التحقق منها.

يمكن الرجوع الى الموقع الالكتروني لوزارة النفط (www.oil.gov.iq) للاطلاع على شروط تقديم العطاءات، علما ان البريد الالكتروني لشركة تعبئة الغاز gfcpd_taji@yahoo.com

تودع العطاءات في صندوق العطاءات في مركز الشركة/ التاجي على ان لا تقل فترة نفاذ العطاء عن (٩٠) تسعون يوما.

× ان آخر موعد لاستلام العطاءات يكون الساعة (الثانية) ظهرا ليوم ٢٠١١/٤/٢٤

Ministry of Oil/ Gas Filling Company
General company
Announcement for Tender No 6F/2011

Gas Filling Company- one of the Ministry of Oil companies- has the pleasure to announce for the tender of supplying (Co - plete Semi- automatic Filling Line for LPG cylinder) as a part of investment plan of 2011.

So manufacturer companies & their approved agents comp - nies only who are interested in participating in the above me - tioned tender can refer to Gas Filling Company in Baghdad- Taji to purchase a copy of the tender document after announcement in the official newspapers against (150000) Iraqi Dinars non- r - payable certified cheque issued from any reliable Iraqi bank.

All bidders must submit the following documents:

1- A bid bond, (1%) of the total amount of the offer by a bank guarantee certified cheque or debenture bond issued from any reliable Iraqi bank and promoted addressed to Gas Filling Co - pany- General company- (confidentional) according to a list of financial efficiency issued by Iraqi Central Bank.

2- A company foundation certificate (foreign companies) should be presented original copies ratified by the foreign mi - istry of the supplier country and the Iraqi embassy therein, and for Iraqi companies and their branches presented from Iraqi ministry of trade obtained from the "registrar of companies" required in the same year.

3- The foreign companies with branches or bureaus in Iraq are requested to submit registration in the Iraqi trade ministry and ratified from (companies registrar office) Status notific - tion should be obtained from the registrar of companies in Iraq through swift communications.

4- If offers are submitted by an agent company, the agency should be officially recognized by and holding certification with live stamp of the manufacturer or mother companies and the Iraqi embassy in the country of agency.

5- Any authorized person should have documents that grant his authorization for tenders collection & submission of offer.

6- The required documents must be submitted before the pu - chasing of the tender so we can investigate about them.

Tenderers could refer to Ministry of Oil web site (www.oil.gov.iq) to know all the instruction of submitting the offers tender, knowing that Gas Filling Company e-mail is (gfcpd_taji@y - hoo.com).

All bids will be put in bids box at Taji, the validity of the su - mitted offer must be at least (90) days.

×the bids shall be submitted to Gas Filling Company at 2 o'clock pm of 24/4/2011.